

لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة ٨٠٥

الثلاثاء ٢٣ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠

فيينا

الرئيس: السيد أحمد طالب زادة (جمهورية إيران الإسلامية)

افتتحت الجلسة في حوالي الساعة ١٠/١٤

افتتاح الجلسة

الرئيس: صباح الخير حضرات المندوبين، سيداتي وسادتي، أعلن افتتاح الجلسة الخامسة بعد الثمانئة للجنة الفرعية القانونية المنبثقة من لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

إنشاء الفرق العاملة

والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء". وفي آخر الجلسة العامة سنستمع إلى عرضين فنيين، يلقي أولهما ممثل تونس وسيكون عن التشريعات التونسية في مجال الفضاء الخارجي، أما العرض الثاني فتلقيه ممثلة ألمانيا حول قانون أمن البيانات الساتيلية، أي أسئلة أو تعليقات حول برنامج العمل المقترح هذا؟ لا فيما يبدو.

بداية سأعرض عليكم برنامج عملنا هذا الصباح. أولاً سنعمد إلى إنشاء الفرق العاملة التي تعمل خلال هذه الدورة، ثم نتابع بحثنا للبند الرابع من جدول الأعمال أي "التبادل العام في الآراء"، ونبدأ عندئذ بعد ذلك بحثنا للبند الخامس من جدول الأعمال أي "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها". كما نبدأ بحثنا للبند السادس من جدول الأعمال أي "معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية

إذاً، نبدأ بإنشاء الفرق العاملة. الفريق العامل المعني بالبند الخامس من جدول الأعمال. حضرات المندوبين، عملاً بالفقرة الخامسة من قرار الجمعية العامة ٨٦/٦٤ فمن المقترض أن نعاود إنشاء الفريق العامل المعني بالبند الخامس من جدول الأعمال لكي يعقد جلساته، وهو البند الخاص بـ "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس على الفضاء الخارجي وتطبيقها"، الكلمة للأمانة لتوضيح المسألة.

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالانكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات، Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

فهل لي أن أقترح أن نعاود إنشاء هذا الفريق العامل المعني بهذا البند من جدول الأعمال وذلك تحت رئاسة السيدة ارمغارد ماربو من النمسا التي دارت باقتدار أعمال هذا الفريق العامل في العام الماضي، طبعاً لا اعتراض، وتقرر ذلك *إنذا*.

وبذلك أتوجه إلى السيدة ماربو بتهاني وأمنياتي الطيبة بالتوفيق خلال هذه الدورة.

البند الرابع - التبادل العام للآراء

والآن إذاً ننتقل إلى البند الرابع من جدول الأعمال أي "التبادل العام للآراء"، حضرات المندوبين اقترح عليكم الآن أن ننكب على هذا البند الذي عنوانه "التبادل العام للآراء" وأول متحدث على قائمتي حضرة ممثل المغرب. تفضل السيد ممثل المغرب.

السيد س. ر. تامسماني (المغرب) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً حضرة الرئيس. حضرة الرئيس، وفد المغرب يتوجه إليك بتهانيه بمناسبة انتخابك رئيساً لهذه اللجنة الفرعية، وتجربتك وخبرتك ستسهم دون شك وبشكل ملحوظ في تقدم أعمال هذه اللجنة الفرعية.

كما نود أن نتوجه بجزيل شكرنا إلى الرئيس السابق الأستاذ فلاديمير كوبال على الجودة العالية في العمل الذي أنجزه كرئيس. ونشكر السيد مازلان عثمان والمتعاونين معها في العمل الذي أنجزوه إعداداً لهذه الدورة. وفد المغرب سيقدم دعمه ومساهمته في أي آراء وأفكار قد تؤدي إلى نجاحنا في هذا العمل.

إن وفد المغرب يؤكد هنا على أن الأهمية التي يوليها لأعمال هذه اللجنة الفرعية القانونية التي هي الجهاز الأساسي في القانون الدولي الحالي للفضاء، وهذا قانون له محتوى ثري يحتاج إلى بعض التحسينات بما ينجز المبادئ الآتية، أي إمكانية وصول جميع الدول إلى الفضاء للتطبيق السلمي وخاصة الدول النامية ثم حماية البيئة وحماية الموارد الفضائية. وأخيراً إقامة إطار قانوني يحكم الوصول إلى المعطيات الفضائية، وهذه المبادئ يمكن أن تسهم أيضاً في تحسين السياسة الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، كما تسهم أيضاً في تحسين التعاون الدولي سواءً فيما بين الدول وبالنسبة لكل منها أو بالنسبة للبشرية جمعاء. ولذا فلا بد من مراعاة شواغل وهواجس الدول التي تواجه صعوبات، خاصة الإفريقية منها، لكي تمطي التحديات التي تغطي كل جوانب تنميتها الاقتصادية

[الاسم غير مذكور] (الأمانة) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس، بالنسبة لإعادة انعقاد هذا الفريق العامل المعني بالبند الخامس من جدول الأعمال أي "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها"، وذلك تحت رئاسة السيد فاسيليوس كاسابوغلو من اليونان، فإن الأمانة قد أخطرت مؤخراً بأن السيد كاسابوغلو لن يحضر هذه الدورة هذه المرة بسبب ظروف خارجة عن إرادته، ولذا فقد توجه إلى الأمانة باعتذاراته الشديدة عن عدم تمكنه من معاودة تولي مهامه كرئيس لهذا الفريق خلال هذه الدورة. والأمانة أخطرت بأن هناك مشاورات جرت في هذه الأثناء، وهذا العام سيحل محل ذلك الرئيس شخص آخر يترأس الفريق العامل المعني بالبند الخامس والسيد جان فرانسوا ماينس من بلجيكا هو الذي أعرب عن استعداده لترأس هذا الفريق العامل المعني بالبند الخامس خلال هذه الدورة، وشكراً.

الرئيس: لا اعتراض، حسناً تقرر ذلك *إنذا*. وبذلك أتوجه إلى السيد ماينس بتهاني وأمنياتي الطيبة بالتوفيق في هذه الدورة.

الفريق العام المعني بالبند السابع من جدول الأعمال، وفقاً للفقرة الخامسة من قرار الجمعية العامة ٨٦/٦٤ فإن اللجنة الفرعية القانونية يُفترض منها أن تعقد مجدداً هذا العام اجتماعات فريقها العامل المعني بالبند السابع الذي يبحث كل الأمور المتصلة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده. ولذا أقترح عليكم الآن أن نقرر إعادة إنشاء هذا الفريق ليعقد دورته وهو الفريق المعني بهذا البند لجدول الأعمال تحت رئاسة السيد خوزيه مونسيرات فيلو من البرازيل، والذي أدار أعمال هذا الفريق العامل في العام الماضي باقتدار.

حسناً لا اعتراض، تقرر ذلك. وبذلك أتوجه إلى السيد مونسيرات فيلو بتهاني وأمنياتي الطيبة بالتوفيق خلال هذه الدورة في عمله.

أما الفريق العامل المعني بالبند الثاني عشر من جدول الأعمال، فعملاً بالفقرة الخامسة ٨٦/٦٤ فمن المفترض أن نعاود انعقاد الفريق العامل المعني بالبند الثاني عشر من جدول الأعمال وهو البند المتصل بالتشريعات الوطنية المتعلقة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في أغراض سلمية. ووفقاً لخطة العمل المتعددة السنوات التي أقرتها اللجنة الفرعية في دورتها السادسة والأربعين، حيث صادقت عليها اللجنة في دورتها الخمسين،

للتقنيات الفضائية والطلاب، فهؤلاء الأخرين، أي الطلاب، ينبغي أن يستفيدوا من المواد والأموال الكافية لكي يشاركوا في مختلف الدورات حول قانون الفضاء التي تنظمها مؤسسات متخصصة، أو في الدورات الصيفية التي نظمها مثلا، المركز الأوروبي لقانون الفضاء. وأنتهز هذه الفرصة لأبلغكم بأن المركز الأوروبي لقانون الفضاء والمركز الملكي المغربي لاستشعار الفضاء عن بعد، بالتعاون مع المركز الإقليمي الإفريقي للتقنيات الفضائية والعلوم باللغة الفرنسية ستنظم كلها خلال هذا العام دورة مكثفة على يومين حول قانون التقنيات الفضائية وسيكون هذا مخصصاً للطلاب الأفارقة الذين تخرجوا بشهادة دكتوراه في مجال الأرصاد الجوية والمناخ العالمي، ومن جهة أخرى للطلاب والباحثين والمستخدمين لتقنيات الفضاء في المغرب. ويود مركزنا من مكتب الفضاء الخارجي أن يساند هذه المبادرة ويدعو جميع المشاركين الراغبين في ذلك إلى أن يحضروا هذه الدورة التدريبية.

أما عن البند السابع أي "تعريف المدار الثابت بالنسبة للأرض وتعيين حدوده واستخدامه، فإننا نبرز هنا ضرورة أن تناقش لجنتنا الفرعية القانونية هذه المسألة بعناية وبشكل محدد ملموس، فعدم وجود تعريف وتعيين للحدود بشكل واضح لن يؤدي إلا إلى توليد خلط ولبلة قانونية بالنسبة للانطباق وتطبيق القانون الفضائي والقانون الجوي. إن مسائل سيادة الدولة على الفضاء والجو لا بد من أن توضح لتبيد أي خلافات فيما بين الدول في هذا الشأن.

أما عن البند السادس عشر من جدول الأعمال، فإننا نرحب بإدراج البند الخاص بالحطام الفضائي في جدول أعمالنا، خاصة بسبب عدد هذا الحطام المتزايد ووقعه على كل الأنشطة الفضائية. ونحن نعتبر أنه لا بد من إقامة الإجراءات المناسبة للتخفيف من عواقب مثل هذه الظاهرة. إن إطاراً تنظيمياً يتعلق بمثل هذه المسألة لا بد أن يتحدد وفقاً لمبادئ استخدام الفضاء في أغراض السلمية وصوناً لمصالح جميع الدول.

أما عن البند الثامن، وبسبب أهميته بالإضافة إلى وقع استخدام الطاقة النووية في الفضاء على الأمان فلا بد للجنتنا من أن تعمق مناقشاتنا في هذا الشهر وأن تقدر مدى وجاهة مراجعة المبادئ التي تحكم استخدام مصادر الطاقة النووية تلك باستقاء أكبر قدر ممكن من المعلومات الممكنة حول هذه المسائل. ونحن نتطلع جداً إلى تقرير فريق الخبراء المختلط في إطار خطة العمل ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ فهو تقريرٌ مطلوب جداً لوضع معايير أمان تنطبق على استخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء.

والاجتماعية، وبالأخص الفقر والمجاعة وتدير الكوارث الطبيعية بحيث يصبح للقانون الدولي الفضائي طابعٌ عالمي.

إن احترام المعاهدات الخمس المتصلة بالفضاء الخارجي لا يمكن أن يتم إلا إذا قامت الدول، أيّاً كانت مستوى تنميتها بالوفاء بالتزاماتها وخاصة تحقيق الفوائد المستمدة من هذه المعاهدات. ومن هذا المنطلق، فلا بد للدول النامية من أن تعزز قدراتها في مجال القانون الفضائي لكي تتمكن من جهة من الوفاء بالتزاماتها، ومن جهة أخرى من الاهتمام باستخدام التقنيات الفضائية بشكل متزايد. ومكتب الشؤون الفضائية هو المنتدى الوحيد الكفيل بأن يعزز المعاهدات الخمس التي تحكم قانون الفضاء في الدول النامية والتقدير على تقديم المساعدة اللازمة لكي تصادق الدول على هذه المعاهدات وتطبقها وتدمجها في قوانينها الوطنية.

والمغرب من خلال مركزنا الملكي لاستكشاف الفضاء عن بعد، وبالتعاون مع شركائه الدوليين والإقليميين ما زال يقوم بأنشطة عديدة لزيادة الوعي على الصعيد الإقليمي، مثل تنظيم الحلقة الدراسية الدولية والإقليمية حول مختلف موضوعات قانون الفضاء والنهوض بتعليم وتدريب قانون الفضاء في إطار المناهج الجامعية وإدماجها فيها وفي مناهج المراكز الإقليمية وكذلك النهوض بالخبرات الوطنية. وهنا فإن مركزنا الفضائي يتكفل بتنظيم دورة تدريبية حول قانون الفضاء تكون تمهيدية وإعلامية لفائدة الطلاب الأفارقة في المركز الإقليمي الإفريقي لعلوم وتقنيات الفضاء في الرباط وذلك منذ عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ الدراسي، وهذه عملية ستستجدد خلال الأعوام الأخرى.

وخلال العام ٢٠٠٩ وفي إطار دورة صيفية حول الملاحه والخدمات التي تستعين بتحديد المواقع بالسواتل GNSS وتنظيم من مركزنا، وبالتعاون مع مكتب الفضاء الخارجي وبدعم من اللجنة الدولية للنظام العالمي للملاحه الساتيلية فإننا قمنا بتنظيم دورة تدريبية حول قانون التقنيات الفضائية الخاصة بالقانون الفضائي الدولي. وكل هذه الأنشطة دلت على أن الأطراف الإفريقية المعنية بالتكنولوجيات والتطبيقات الفضائية تعاني من نقص من الحكومات والكفاءات في مجالات أساسية بسيطة، مثل الوصول إلى المعطيات الفضائية أو التقنيات الفضائية والحصول على تدريب في المجال الفضائي، وفهم المبادئ الأساسية لقانون الفضاء.

إن تعزيز القدرات في مجال قانون الفضاء في إفريقيا لا يمكن أن يتم إلا بإشراك الجامعيين والمستخدمين المباشرين

بحاجة إلى خبرة متخصصة، ونعتبر أن هذه اللجنة الفرعية هي المحفل المناسب حقاً والمشروع للقيام بعملية التفكير هذه.

السيد الرئيس، إن تعدد المعايير والقواعد والخطوط التوجيهية وكلها غير ملزمة، لها أثر على الإطار القانوني للأنشطة الفضائية. فإن الآليات التي تشكلها معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة لا يسمح لنا بأن نتجاهل آثار اعتماد مثل هذه المعايير على التزامات الدول والحكومات والشركات كذلك. وهكذا فإن مفهوم المسؤولية عن الخطأ أو عن الضرر، كما انبثقت في اتفاقية المسؤولية لعام ١٩٧٢ هي الجسر ما بين الالتزامات الدولية للدول وما بين المعايير التقنية التي تُعد في مختلف المحافل. وإن خطأ ترتكبه دولة طرف، أو شخص يخضع لتلك الدولة، يمكن اليوم أن يتحدد على أساس عدم احترام التوصيات والمعايير الدولية من مختلف المصادر، أو حتى التي لها نطاق وطبيعة مختلفة. إذاً الدولة ستكون قد ارتكبت خطأ إذا ما كانت قد أطلقت جسماً فضائياً لا يستجيب ولا يفي بمتطلبات هذه التوصيات الفنية والتقنية. وإذا كانت تلك المسائل تتطلب منا استجابة إيجابية، فلا يسعنا إلا أن نشجع مختلف الدول والمنظمات والمؤسسات المعنية وكل العناصر الفاعلة وكل فرق العمل المعنية باعتماد هذه المعايير أن تنسيق فيما بين أنشطتها كي لا تعرض للخطر الأنشطة الفضائية من الناحية القانونية.

وقد يكون من المفيد كذلك، أن تشمل عملية التفكير كل الجوانب الخاصة بالنشاط، الجوانب السياسية والجوانب التقنية والجوانب الاقتصادية والجوانب المالية والقانونية. وقد يكون من المفيد كذلك على ما يبدو لنا أن نتساءل حول استصواب مفهوم المسؤولية عن الخطأ كما تنطبق في الوقت الراهن، ودون أن نطالب بتنقيح ومراجعة أحكام اتفاقية ٧٢، إلا أننا نرى أنه علينا أن نضع حدود هذا المفهوم، مفهوم الخطأ، والمعايير التي يستند إليها بشكل أفضل مما يسمح بتحديد القواعد والمعايير التي يتعين على كل دولة أن تعكسها في تشريعاتها فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية.

ومن الأساسي هنا، أن نتجه في اتجاه التوحيد النسبي بالنسبة لتطبيق هذه المعايير وذلك كي نتجنب أي عمليات للتشويه بالنسبة لهذه المعايير من جانب المشغلين. ولا يتعين علينا أن نشجع من يتجاهل هذه القيود على حساب الآخرين، فكل هذا معناه فعالية القواعد والمعايير بالنسبة للجميع.

السيد الرئيس، إن اقتصاد الأنشطة الفضائية يعتمد على عدد من العناصر ومنها الإطار القانوني، وهذا يتطلب، هذا

في هذه الأيام لا يحوز لأي أخصائي في قانون الفضاء أن يقتصر في عمله على مجرد التذكرة بمبادئ القانون الدولي الحالي، وإنما عليه أن يراعي كل المساهمات العلمية والتقنية والسياسية لقانون الفضاء هذا. ولذا فلا بد من إبقاء حوار مثمر فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، وهذا لا يجوز إلا بجهود تقرر بها لجنة الأمم المتحدة للفضاء الخارجي، كوبوس.

أما عن المسائل المحددة، فإننا سنعاود تناولها عندما ننكب على كل منها في لجنتنا الفرعية، وشكراً حضرة الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد ممثل المغرب الموقر على هذا البيان الممتاز. المتحدث التالي على قائمتي هو السيد ممثل بلجيكا الموقر، تفضل.

السيد ج. ف. ماينس (بلجيكا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): السيد الرئيس، وفد بلجيكا يود في مستهل هذا البيان أن يتوجه إليك بالتهنئة على انتخابك لرئاسة هذه اللجنة الفرعية، ونؤكد لك على دعم وفد بلجيكا من أجل إنجاح أعمالنا.

هذه الدورة التاسعة والأربعون للجنة الفرعية القانونية للجنة الكوبوس، لجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، قد بدأت في سياق ثري بالأحداث يتعلق بأنشطة الفضاء في المستقبل، وخاصة تلك المتعلقة باستخدام مدارات الأرض واحتلال مواقع عليها.

بلجيكا تعبر عن ارتياحها إذ ترى أن الموضوع الخاص بديمومة الأنشطة الفضائية المعروض على هذه اللجنة في جدول أعمالها قد كان موضع تشكيل لفريق مخصص في إطار اللجنة. وبالتوازي فإن كل الأعمال الخاصة بوضع مدونة سلوك للأنشطة الفضائية، والتي يقوم بها الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الحوار الأوروبي حول أمن الأنشطة الفضائية وكافة المسائل الأخرى الخاصة بهذا الموضوع، ومنها محكمة أو هيئة التحكيم الدولية في لاهاي. كل هذا شاهداً على أن هناك وعي صحي بقضية الأنشطة الفضائية وأمنها. لأنه من جانبنا كذلك، يمكننا أن نفعل الكثير بالنسبة للفضاء.

ونعتقد أن التفكير في الجوانب التقنية والعلمية والسياسية والاقتصادية لهذه المسألة يجب أن تصطحبها عملية تفكير متعمقة حول الجوانب القانونية. وعملية التفكير هذه

وضمن المبادرات التي يمكن أن تكمل وبشكل ناجح قانون الفضاء، فإننا نؤيد المبادئ الواردة في مدونة السلوك الدولية لأنشطة الفضاء الخارجي وهي في وضع المسودة الآن. وفي الوقت ذاته فإن إيطاليا ملتزمة باستكمال الخطوط التوجيهية للأمم المتحدة في مجال تخفيف الفضاءي.

في الدورة الثامنة والأربعين في ٢٠٠٩، عبرت اللجنة الفرعية القانونية عن ارتياحها لمشاركة مكتب شؤون الفضاء الخارجي بصفة مراقب في دورات للتفاوض ليونيدروا. ووافقت كذلك على أن مكتب شؤون الفضاء يجب أن يواصل المشاركة في تلك الدورات. ووافقت اللجنة الفرعية كذلك على أن يظل هذا البند على جدول أعمالها. وفي عام ٢٠٠٩ رأى بالفعل استكمال عملية مشروع بروتوكول الموجودات الفضائية وذلك بفضل قرار لأمانة يونيدروا من أجل انعقاد الدورة الثالثة للجنة الخبراء الحكوميين في روما، على ضوء النتائج الإيجابية التي حصلنا عليها بين الدورات. ولجنة الخبراء الحكوميين اجتمعت في روما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وبدأت في استعراض مشروع البروتوكول، ويسرنا أن نلاحظ أننا توصلنا في تلك الدورة إلى مزيد من التقدم بالنسبة لمسائل معلقة. ونعتقد أن هذه النتيجة الإيجابية بالنسبة للدورة الرابعة التي عقدها يونيدروا ما بين الثالث والسابع من أيار/مايو في ٢٠١٠ في روما، هذه الدورة الأخيرة التي سوف تسمح باستكمال عملية المفاوضات وسوف تمهد الطريق للمؤتمر الدبلوماسي من أجل اعتماد بروتوكول الموجودات الفضائية الذي سيعقد، وهذا هو الأمل، في ٢٠١٠.

السيد الرئيس، الآن بالنسبة لبناء القدرات. نهنتي مكتب شؤون الفضاء الخارجي على تنظيمه لحلقات عمل سنوية حول قانون الفضاء وعلى تطوير منهج للدورات الأساسية في قانون الفضاء. وحلقة العمل في طهران التي نظمت بالتعاون مع وكالة الفضاء الإيرانية وبدعم من منظمة التعاون لشؤون الفضاء في آسيا والمحيط الهادي، أكدت على أهمية هذه المبادرات التي تستهدف تعزيز التعاون على المستوى الإقليمي في مجال استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

فيما يتعلق بالمنهاج أود هنا أن أكرر تقرير إيطاليا للتقدم الذي أحرز في إعراف هذا المنهاج من أجل الدورة الأساسية لقانون الفضاء مما تضمن برامج تربوية من مراكز إقليمية تابعة للأمم المتحدة. وأملنا أن هذه الجهود سوف تثمر في الوقت القريب عن نتائج ناجحة.

الهيكل للأنشطة الفضائية، يتطلب توازناً حساساً بالنسبة للتدابير والمعايير التي تعتمد وتطبق. وكل خبير عليه أن يلعب دوره في هذا المجال، وبالنسبة لهؤلاء الخبراء فإن اللجنة الفرعية القانونية عليها أن توفر إسهامها إن كان علينا بالفعل أن نتوصل إلى حلول متوازنة فعالة ومستدامة. وشكرا على حسن إصغائكم.

الرئيس: أشكر السيد ممثل بلجيكا على هذا البيان. والمتحدث التالي على قائمتي هو السيد ممثل إيطاليا.

السيد ل. جيسي (إيطاليا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً لسيادة الرئيس، أضمت صوتي إلى كل الأصوات التي تقدمت إليك بالتهنئة على انتخابك. ووفد إيطاليا على يقين أننا بفضل قيادتكم الحكيمة لهذه الدورة فسوف تثمر الدورة عن نتائج ناجحة.

ونغتتم الفرصة كذلك كي نحبي البروفسور فلاديمير كوبال في رئاسته للجنة الفرعية في فترة السنتين الماضيتين. وفد بلادي يتوجه بشكره كذلك لمديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي وكافة العاملين معها على العمل المتفاني الذي قاموا به في تنظيم هذا الاجتماع.

السيد الرئيس، بالنسبة لمعاهدات الأمم المتحدة الخمس، سوف أشرح لكم كيف دعمت إيطاليا نشاط هذه اللجنة الفرعية الذي يستهدف حماية هذه المبادئ في هذه المعاهدات، وكذلك فلقد قمنا بالجهود من أجل الانضمام إلى هذه الصكوك لتنفيذها وللنهوض بطابعها العالمي. وإن مشاركة الدول الناشئة في مجال أنشطة الفضاء واتساع رقعة التطبيقات الفضائية يتطلب انضماماً عالمياً لمعاهدات الأمم المتحدة وذلك للحفاظ على استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، والنهوض به وضمانه. وهذا كذلك يتعلق بمشاريع وأنشطة وبعثات جديدة في استكشاف الفضاء الخارجي والأجرام السماوية الأخرى. هذه المعاهدات في هذا المجال ذات قيمة كبرى، وإيطاليا طرف في المعاهدات الأربعة. أما بالنسبة لاتفاق القمر فإننا ننظر في الوقت الراهن إلى المنافع المحتملة لهذا الاتفاق، ونؤمن أن اللجنة الفرعية القانونية يجب كذلك أن تشارك وبشكل نشط في تطوير خطوط توجيهية جديدة من أجل ضمان أمن وأمان أنشطة الفضاء الخارجي وإمكانية التنبؤ بها مما يستهدف من الحد من أي تداخلات ضارة في الفضاء الخارجي. ومن الضروري هنا أن نستجيب لانشغالات المجتمع الدولي كي نحول دون أن يصبح هذا الفضاء الخارجي ساحة للنزاع والصراع.

كندي، وكذلك ثلاثين عاماً من التعاون مع الوكالة الأوروبية. وإننا نتجه بالوقت الراهن نحو تجديد هذا التعاون مع عدد من الوكالات وخاصة كالة الفضاء الأوروبية. وكندا كذلك قد عززت التعاون مع الولايات المتحدة من خلال التوقيع على اتفاق إطاري للتعاون في مجال الفضاء. وكندا والولايات المتحدة كذلك قد شكلا معاً محفلاً للتعاون بالنسبة لأنشطة في المنطقة ومنها رصد الأرض والاتصالات الساتلية وكذلك الوعي بالأوضاع الفضائية إلى آخره.

وبالإضافة إلى هذه الشركات طويلة الأمد، فإن كندا ما زالت تتعاون مع عدد من البلدان الأخرى منها فنلندا وروسيا واليابان والهند والصين والسنغال، على سبيل المثال لا الحصر. وإذا نتطلع للمستقبل فإن حكومة كندا قد أعلنت عن نيتها في تأمين التمويل بالنسبة لبعثة ريبار سات. ووكالة الفضاء الكندية ما زالت تطور كذلك خطة طويلة الأجل في هذا الشأن. وعبر هذه الخطة فإن كندا من المتوقع أن تقوم بمشاريع إضافية من أجل تعزيز الأمن ومن أجل تحسين القدرة على رصد بيئة الأرض والحد من تغير المناخ، وخاصة فيما يتعلق بالقطب الجنوبي. ونأمل أن هذه الأنشطة سوف تعود بالفائدة على البشرية.

في الختام سيادة الرئيس، اسمحوا لي أن أشدد على أهمية عدد من النقاط في جدول الأعمال من وجهة نظر وفد كندا.

بالنسبة للحطام الفضائي، فإن كندا تؤيد الأنشطة التي تستهدف الحد من هذا الحطام وتهنئ اللجنة على جهودها في هذا المضمار. وفي هذا الشأن، فإن كندا قد بدأت في تطبيق تدابير تتفق مع الخطوط التوجيهية المتعلقة بتخفيف الحطام الفضائي التي اعتمدها الجمعية العامة في ٢٠٠٧ وتناشد كافة الدول أن تفعل نفس الشيء. ونعترف على الرغم من ذلك، وحيث أننا نعتمد بشكل متزايد على عناصر فاعلة في مجال الفضاء، فإن المجتمع الدولي يجب أن يواصل السعي، وبهمة، للوصول إلى حلول من شأنها أن تحد من كميات الحطام الفضائي وذلك لحماية البيئة الفضائية على المدى الطويل. ولذا فإن كندا يسعدنا أن تعلن أنه في الدورة السابعة والأربعين للجنة الفرعية العلمية والتقنية، فإن فريق عمل معني بديمومة الأنشطة الفضائية على المدى الطويل قد تم تشكيله والسيد بيتر مارتينييز من جنوب أفريقيا انتخب رئيساً له.

أما فيما يتعلق بمصادر الطاقة النووية في الفضاء، فإن كندا تؤمن تماماً بالمبادئ الخاصة باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي، والتي اعتمدها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، هذه المبادئ قد خدمت الغرض منها، وما

أود كذلك أن أعبر عن تقديرنا للمعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء على تنظيمها معاً لندوة حول التشريعات الفضائية الوطنية والمحركات القانونية لنمو وتطور الأنشطة الفضائية، مما تصدى إلى موضوع القوانين الوطنية في مجال الفضاء الخارجي والتشريعات، كذلك من أجل تعزيز أنشطة الفضاء وسياساتها.

أما بالنسبة للتطورات القانونية على الصعيد الوطني، إن الوكالة لدينا، وكالة الفضاء، سوف تعتمد اللوائح الخاصة بالسجل الوطني للأجسام المطلقة في الفضاء، كما نددت بذلك اتفاقية التسجيل لعام ١٩٩٥. هذه اللوائح سوف تتناول كذلك قضايا محددة، ومنها على سبيل المثال، نقل ملكية الأجسام الفضائية للأطراف الثالثة.

وفي الختام سيادة الرئيس، عددٌ من الوفود طالب بضرورة القيام بعمل أكثر فعالية في الكوبوس وفي لجننتيها الفرعيتين، وفي نفس الروح أود أن أوصي بأن نبدأ في مشاورات غير رسمية ما بين الدول الأعضاء أثناء هذه الدورة كي نرى ما إذا كان بإمكاننا أن نوافق على تشكيل فريق عامل غير رسمي من أجل ترشيح عمل اللجنتين الفرعيتين، وشكراً سيادة الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد ممثل إيطاليا على هذا البيان. المتحدث التالي على قائمتي هو السيد ممثل كندا الموقر. الكلمة لكندا.

السيد ك. شمهايشيل (كندا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس. إننا نتطلع لدورة التاسعة والأربعين مثمرة لهذه اللجنة الفرعية القانونية.

السيد الرئيس، إن الزيادة المستمرة في الأنشطة الفضائية، سواء من جانب الدول أو من جانب القطاع الخاص ما زالت تطرح علينا تحديات جديدة فيما يتعلق بتفسير وتنفيذ الإطار القانوني الدولي الذي يحكم هذه الأنشطة. وكندا تكرر من جديد الدعم الكامل لاتفاقيات الأمم المتحدة حول الفضاء الخارجي وترحب بالمبادرات التي تستهدف تعزيز هذه المعاهدات. وإننا نثق في أن اللجنة الفرعية سوف تضمن البيئة الآمنة لأنشطة الفضاء الخارجي.

كندا في العام الماضي، أتاحت لها فرصة للاحتفال ببعض الأحداث التاريخية، فلقد احتفلنا بالعيد العشرين لوكالة الفضاء الكندي، وكذلك العيد الخامس والعشرين لأول رائد فضاء

السيد الرئيس، منذ الدورة الأخيرة في ٢٠٠٩ الهند قامت بعدد لا بأس به من أنشطة الفضاء. في العشرين من نيسان/أبريل ٢٠٠٩، فإن مركبة الإطلاق، إطلاق الساتل القطبي للهند PSLV C-12، قامت بالعملية الرابعة عشرة الناجحة لها بإطلاق ساتل للتصوير الراداري "ريسات-٢" من أجل تدبير الكوارث وكذلك ساتل مصغر "آنوسات" بناه طالب هندي بتوجيهات من وكالاتنا للفضاء. وكذلك ففي عملية الإطلاق الخامسة عشر الناجحة لـ PSLV 14، قمنا بوضع "أوشن سات ٢" في المدار في أيلول/سبتمبر ٢٣ منه. و"أوشن سات ٢" يحمل على متنه شاشة بالألوان وجهاز قياس للأطراف بالإضافة إلى مسبار للغلاف الفضائي. وقد قمنا هنا بالحصول على عدد من البيانات التي استطعنا أن نتقاسمها مع وكالات دولية مختلفة في مجال التطبيقات العلمية.

وفد الهند يسره أن يعلمكم كذلك بأن البعثة "شانديان واحد" قد نجحت، وهي بعثة قمرية، في القيام بمهمتها فيما يتعلق بوجود مياه على سطح القمر. "شانديان واحد" كذلك كانت لديها حمولة حصلت عليها من المجتمعات العلمية الدولية، وقد جمعت بيانات ذات أهمية وقيمة للغاية لأغراض الأبحاث العلمية والطبوغرافية ومجال الجاذبية والموارد التعدينية. وعلى أساس قصص النجاح هذه فإننا نخطط لبعثة أخرى في ٢٠١٠ "كالتو سات ٢ ب" و"ريسير سات ٢" وكذلك ساتل التصوير الراداري ريسات واحد" من أجل إدارة الموارد الطبيعية و"جيسات ٤" كذلك بحمولات ملاحية وللاتصالات، وكذلك "إيسرو كنيس" وهي بعثة مشتركة بالنسبة لدراسات للأحوال الجوية الاستوائية وكذلك لدراسة سطح المحيطات. بالإضافة "يوث سات" كذلك ساتل صغير بمشاركة جامعة موسكو وبوغنا، بالتعاون مع NTU من سنغافورة بالإضافة إلى [؟ يتعدى سماعها؟] NL6 من كندا و NL2 من الجزائر.

السيد الرئيس، إن التركيز في برامج الهند الفضائية كان دائماً على مسألة النهوض بالتكنولوجيا الفضائية وتطبيقاتها من أجل تحقيق الأهداف التنموية وخاصة خدمات حيوية في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبيث التلفزيوني والأرصاد الجوية والإنذار بالكوارث والموارد الطبيعية.

والهند تعلق أهمية بالغة على التعاون الدولي في الأنشطة الفضائية وخاصة بالنسبة للتصدي للتحديات العلمية والتكنولوجية الجديدة وفي وضع إطار للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وفي الوقت الراهن فإن الهند لديها عدد من صكوك

زالت مفيدة للغاية بالنسبة للمجتمع الدولي. وفي هذا الشأن، فإن كندا تعبر عن ارتياحها إذ أن إطار الأمان الخاص بتطبيقات مصادر القدرة النووية في الفضاء قد اعتمد من جانب اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في دورتها السادسة والأربعين في ٢٠٠٩، وتم التصديق عليه في الدورة الثامنة والخمسين في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

من ناحية أخرى، نعبر عن ارتياحنا إذ أن اللجنة الفرعية القانونية قد اعتمدت في دورتها السابعة والأربعين خطة عمل متعددة السنوات تتضمن السبل والوسائل من أجل النهوض وتيسير تطبيق هذا الإطار عبر ورش العمل وأنشطة اتصال وإذ نعتبر أن الإنشغالات الخاصة بالأمان وآثار الحوادث التي يمكن أن تتسم بالخطورة، فإن كندا تسعى لتطبيق إطار الأمان هذا، وتشجع كل العناصر الفاعلة التي لديها نظم تستخدم الطاقة النووية في أنشطة الفضاء الخارجي أن تحذو نفس هذا الحذو.

وكندا تعبر عن ارتياحها أخيراً للتبادل المثمر الذي تم في الدورة الثامنة والأربعين للجنة الفرعية القانونية بشأن القوانين الوطنية المتعلقة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية. ووفد كندا يتمنى أن النقاش الذي سنجريه في بنود جدول الأعمال أثناء الدورة التاسعة والأربعين سيكون نقاشاً مثمراً ومفيداً في آن واحد. شكراً سيادة الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد ممثل كندا الموقر على هذا البيان. والمتحدثة التالية على قائمتي هي السيدة ممثلة الهند الموقرة، تفضلي.

السيدة ن. تشادا (الهند) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس، انضم صوتنا إلى صوت الوفود الأخرى التي تقدمت إليك بالتهنئة رئيساً لهذه اللجنة الفرعية. ونحن على ثقة من أن تجربتك الثرية وقيادتك القديرة لأعمالنا سوف تجعل هذه الدورة دورة ناجحة، ونؤكد لك على دعم وفد الهند كاملاً.

نغتتم هذه الفرصة كي نذكر بالإسهام العظيم للبروفسور فلاديمير كوبال رئيساً للدورتين الماضيتين، ونعبر عن تقديرنا على إدارته لأعمالنا. نود كذلك ان نتوجه بالشكر لمكتب شؤون الفضاء الخارجي للأمم المتحدة ومديرة المكتب السيدة مازلان عثمان وكل العاملين معها على إعدادهم لهذا الاجتماع.

ونود كذلك أن نؤكد أننا سوف نقوم بأنشطتنا في المستقبل وذلك على أساس الخطوط التوجيهية المعمول بها وكذلك احتراماً لأمن وأمان الممتلكات الفضائية وقدرات كافة البلدان. ونحن على ثقة من أن مداولتنا في هذا المحفل الموقر سوف تسهم وبشكل كبير في تحقيق هذا الهدف.

وفي الختام، نود أن نتوجه بالشكر لمعهد قانون الفضاء الدولي ومركز قانون الفضاء الأوروبي على تنظيميهما معاً بالأمس الندوة الخاصة بالتشريعات الوطنية الفضائية وضع محررات من أجل تطور أنشطة الفضاء، فهذه الندوة بالفعل تناولت عدداً من الجوانب الهامة المرتبطة بالتشريعات الوطنية الفضائية وسوف تكون ذات فائدة كبرى لبلادي، وشكراً.

الرئيس: شكراً للسيدة مندوبة الهند على هذا البيان. المتحدث التالي على قائمتي هو السيد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية. الولايات المتحدة.

السيد س. ماكدونالد (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيادة الرئيس. السيد الرئيس، أود أن استهل حديثي بتوجيه التهنئة إليكم على انتخابكم رئيساً للجنة الفرعية. سوف تواصل هذه اللجنة الفرعية تقديم مساهمات هامة من أجل الصك لتطوير قانون الفضاء الخارجي تحت قيادتكم.

من دواعي سروري أن أتواجد هنا في فيينا للاجتماع بهذه المجموعة المرموقة من الخبراء القانونيين، إن الدورة السابقة كانت منتجة وتطلع إلى مزيد من التقدم في التعامل مع مسائل عملية تهمننا جميعاً. إن الكوبوس ولجنتها الفرعية لها سجل مرموق من العمل التوافقي لتطوير القانون الفضائي بطريقة تعزز استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية بدلاً من إعاقته. بشكل خاص لا بد من الإشادة بهذه اللجنة الفرعية على دورها في إنشاء المعاهدات الأساسية في مجال الفضاء الخارجي كمعاهدة الفضاء الخارجي ومعاهدة الإنقاذ والعودة واتفاقيتين المسؤولية والتسجيل. وفي ظل الإطار القانوني لهذه المعاهدات إن استخدام الفضاء من جانب الأمم والمنظمات الدولية والهيئات الخاصة الآن قد ازدهر، نتيجة لذلك إن الخدمات الفضائية والتكنولوجيا الفضائية قد ساهمت في النمو الاقتصادي وفي تعزيز نوعية الحياة في العالم.

هذه الدورة توفر فرصة سانحة للنظر في حقيقة عدم إنضمام على عديد من الدول للمعاهدات الأساسية الأربعة بما في

التعاون الرسمية مع أكثر من ٣٠ دولة ومنظمة دولية. والعديد من هذه المذكرات للتفاهم تنص على تقاسم الخبرة في مجال المعلومات الجيوفضائية من أجل التنمية المستدامة.

والهند تلعب دوراً هاماً كذلك في علاقات شراكة مع دول أعضاء من أجل النهوض بتكنولوجيا الفضاء لفائدة البشرية.

الهند أسهمت من أجل بناء القدرات كذلك في مجال قانون الفضاء الدولي على الصعيد المحلي والصعيد الدولي والإيسرو توفر الدعم المالي والتقني لأنشطة الأبحاث القانونية بالنسبة لمؤسسات أكاديمية في الهند. ونشجع كذلك على مشاركة فرق هندية في مسابقة مانفرد لأكس لقانون الفضاء وكذلك فلدينا فريقاً فاز في هذه المسابقات في ٢٠٠٤. ويسرني أن أعلمكم أن الفريق الهندي من كلية القانون الوطنية في جامعة الهند بنغالور قد فاز كذلك بالجائزة في النهائي الذي انعقد في ٢٠٠٩ في جنوب كوريا.

وكذلك فإن الهند تهتم كذلك بتوفير القدرة والخدمات في مجال بناء القدرات للبلدان النامية، وإن هناك مركز لمنطقة آسيا والمحيط الهادي يعمل في هذا الاتجاه. وبإمكاننا أن نوزع عليكم نشرة تتضمن تفاصيل هذه الأنشطة.

سيدي الرئيس، نؤكد مرة أخرى بأن معاهدات الأمم المتحدة الخمس التي حظيت بالإجماع وبتأييد واسع النطاق هي حجر الزاوية لقانون الفضاء الخارجي. ونحن نحبذ الانضمام إلى هذه المعاهدات، وإن تطبيق هذه المعاهدات كذلك أمر مشجع بالنسبة للدول التي لم تنضم إليها بعد كي تفعل ذلك.

وإن وفد الهند يرى أن الـ GSO جزء لا يتجزأ من فضاءنا الخارجي، أي المدار الثابت بالنسبة للأرض، وإن كل المناقشات الجارية حول هذا الأمر وحول تعريف وتحديد معالم الفضاء الخارجي هي مناقشات حيوية من وجهة نظرنا.

السيد الرئيس، نود كذلك أن نؤكد مرة أخرى على التزامنا باستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ونحن نحبذ وضع مبادئ قانونية وخطوط توجيهية وإطار قانوني من أجل تيسير الاستخدام السلمي والاستكشاف السلمي للفضاء الخارجي من جانب كافة الدول ومنها البلدان النامية. فمن مسؤولية كل دولة أن تحافظ على الفضاء الخارجي مخصصاً للأغراض السلمية، وأن تحجم عن أي مغامرات تنتهك بها هذا المبدأ الخاص باستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

والتلسكوب "سبايدر سبيس" قد واصل بحثه عن الكواكب الخارجة عن النظام الشمسي وكذلك تلسكوب "فيرنييه" بأشعة غاما يستكشف أقصى البيئات قساوة في الكون بحثاً عما يشير إلى وجود قوانين جديدة للفيزياء وبحثاً كذلك عن المادة السوداء.

إن الناسا قد أطلقت بنجاح التلسكوب "كيبير سبيس" الذي ذهب لبعثة تمتد إلى ثلاث سنوات، وكذلك البعثة الجديدة للناسا المسماة بـ "نيوهورايزنس" والمبعوثة لبلوتو قد مرت بجويتر في عام ٢٠٠٨، وسوف تصل إلى مقصدها في ٢٠١٥. والناسا ما زالت تبذل جهوداً هامة في التنسيق لرحلات الاستكشاف مع الوكالات الفضائية الأخرى من خلال الاستراتيجية العالمية لاستكشاف الفضائي، الأيسيكش". وهناك اجتماعات "الأيسيكش" التي عقدت في آذار/مارس ٢٠٠٩ في يوكوهاما في اليابان وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في نورديك في هولندا. والمشاركون في "الأيسيكش" قد ركزوا على تطوير نتائج غير ملزمة وتوصيات ومنتجات أخرى تستخدمها الوكالات المشاركة، وذلك ينم عن جهد عالمي في استكشاف الفضاء.

إن العام المالي للرئيس أوباما وميزانية ٢٠١١ للناسا المعلن عنهما في شباط/فبراير ٢٠١٠ يشيران إلى خطوة سجورة ومبتكرة في البرنامج الفضائي الأمريكي وذلك يمول الناسا بمبلغ إضافي يعادل ٦ ملايين من الدولارات خلال السنوات الخمس القادمة. والسماة البارزة في الخطة تتضمن العمل مع الشركاء الدوليين من أجل تمديد مدة المحطة الدولية الفضائية واستخدام قدراتها للبحث والتكنولوجيا، إلغاء برنامج "كونسولوشين" وزيادة التمويل والاستثمار في التكنولوجيات المبتكرة والحيوية [؟عبارة باللغة الإنكليزية؟] [؟عبارة باللغة الإنكليزية؟] وكذلك لإيجاد أماكن صالحة للعيش البشري. وذلك بهدف زيادة القدرات التكنولوجية وتخفيض التكاليف وزيادة فرص الاستكشاف البشري للنظام الشمسي والعمل مع الأمم في جميع أنحاء المعمورة. إبرام شراكات مع الدوائر الصناعية من أجل توفير سبل جديد لنقل الملاحين بشكل تجاري إلى المحطة الدولية وكذلك استهلال مجموعة من البعثات غير المأهولة، وكذلك زيادة تمويل الناسا من أجل ملاحى الفضاء والأنشطة العلمية المنطلقة من الأرض أو من الفضاء. وإلهام مزيد من الشباب للانخراط على طريق العلم والتكنولوجيا الفضائيين.

إن 14 - GOS، الذي تشغلها النوا، [؟عبارة باللغة الإنكليزية؟] تم إطلاقها في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وقد وضعت على المدار من أجل الانضمام إلى 13 - GOS لدعم

ذلك أعضاء من الكوبوس. على هذه اللجنة الفرعية أن تدعو الدول والمنظمات الدولية إلى النظر في التصديق على هذه الصكوك. وأن تشجع الدول التي ارتضت المواثيق الأساسية إلى أن تنظر في نواقص قوانينها الوطنية من أجل التنفيذ.

قبل أن أتحوّل لعمل اللجنة الفرعية، أود أن أحدثكم بإيجاز عن الأنشطة الفضائية الأمريكية.

فيما يتعلق بالبرنامج الفضائي المدني، فإن الناسا قد أكملت خمس من البعثات الموكبية إلى الفضاء في عام ٢٠٠٩، أربعة إلى المحطة الدولية وبعثة لخدمة التلسكوب "هابل سبيس". إن المحطة الدولية قد بلغت معلماً بارزاً دولياً بـ Expedition 20 التي قد افتتحت المحطة بطاقم ضم ست أشخاص. وكذلك "الناسا لونا ريكونيسنس أوربيتر LRO، تم إطلاقه في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، والـ LRO سوف ينتج خريطة كاملة لسطح القمر بتفاصيل غير مسبقة بحثاً عن الموارد والمواقع الآمنة للهبوط البشري للمستكشفين البشريين المستقبليين وقياس درجة الحرارة ودرجة الإشعاع على القمر.

وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، إن [؟عبارة باللغة الإنكليزية؟] L CROSS قد أوجدت صدمتين على سطح القمر في منطقة منخفضة بالقرب من القطب الجنوبي. إن L CROSS و L center uper state rocket، قد اصطدما بسرعة أكثر من ١.٥ للثانية. والفريق العلمي على L CROSS يعمل على فهم النطاق الكامل لنتائج الاصطدام. ولكن البيانات الاستهلالية تشير إلى أن البعثة قد استكشفت وجود الماء خلال فترة الاصطدام.

وعلى المريخ إن [؟عبارة باللغة الإنكليزية؟] NRO، ما زال ينتج صور عجيبة وقيمة بأدوات متقدمة، ومنذ الوصول إلى المريخ في عام ٢٠٠٦، إن "أمروو" قد أعاد بيانات أوفر من الكوكب الأحمر وذلك أكثر من أي وقت سابق. و"سبيرتو أوبورتينييتي" وقد واصل إنتاج نتائج علمية، وهذه البعثة التي كان صمم لها مدة تسعين يوماً قد احتفلت بذكرها السادسة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. إن "سبيريت" قد ترسخ في منطقة رملية منذ نيسان/أبريل الماضي وحتى لو كان الجهازين قد أصابهما التقادم، إلا أنهما قادرين على استكشاف علمي.

وما زال التطوير جاري على المختبر العلمي للمريخ الذي سمي بـ "كوربوسيتي"، و"كوربوسيتي" سوف يكون له نطاق أوفر وسوف يكون مجهز بأدوات أكبر وبزرع آلي أقوى. في ٢٠٠٩ إن التلسكوب "هابل سبيس" قد واصل رصد غير المسبوق

بقانون الفضاء. أعتقد أن الفضل ينبغي إعادته إلى قدرة هذه اللجنة الفرعية على التركيز على المشاكل العملية والسعي إلى التعامل مع بعض المشاكل عبر التوافق في الآراء والنهج الموجه صوب الإنجاز. نود أن نواصل هذا التقليد وأن نقاوم إغراء أن ننخرط في اعتبارات نظرية بدلاً من عملية. شكراً على حسن إصغائكم ويتطلع وفد بلادي إلى دورة ودية ومنتجة.

الرئيس: شكراً لممثل الولايات المتحدة على هذا البيان. المتحدث القادمة، أعطي الكلمة للسيدة المراقبة من الـ International institute of space law.

السيدة ت. ماسون-زوان (معهد قانون الفضاء الدولي) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيادة الرئيس، نيابة عن معهد القانون الفضائي أود أن أهنئكم على انتخابكم كرئيس جديد للجنة الفرعية القانونية. كما أود الإشادة بالبروفيسور كوبال وهو نائب رئيس اللجنة على رئاسته الناجحة في العام الماضي. كما أود تحية الدكتورة مازلان عثمان من الأوسا ومعاونيها المتفانين.

تم توزيع تقرير عن أنشطة الـ IISL وذلك سوف أخص بعض سماته البارزة مركزة فقط على خططنا خلال العام الحالي. إن المعهد ممثل من جانب عدة أعضاء في وفد أوفد إلى هذه اللجنة الفرعية في فيينا. إن المعهد يعترف بأنه مُنح وضع المراقب الدائم لدى الكوبوس قبل سنوات عدة وخدم في اللجنة الفرعية نيابة عن [؟عبارة بالغة الإنكليزية؟] على مدى سنتين. إن المعهد وكذلك ECSL قد نظما ندوة بالنسبة لوفود اللجنة الفرعية في ٢٢ آذار/مارس حول موضوع التشريعات الفضائية وسوف ينظم في فيينا في ٧ و ٨ نيسان/أبريل بالتعاون SP والـ ISPRS والـ IAA مؤتمراً حول المسائل القانونية الحالية فيما يتعلق برصد الأرض عبر السواتل. هذا المؤتمر سوف يتعامل مع رصد تنفيذ المعاهدات وإنفاذ القوانين من خلال رصد الأرض عبر السواتل وكذلك الصراعات التي قد تنتج عن التصوير عالي الاستبانة.

في ١١ أيار/مايو في واشنطن سوف ينظم المعهد مع الـ IAA الندوة الفضائية الأولى لعام ٢٠١٠ بالشراكة مع Secure World Foundation والـ آريان سبيس والـ SP. وسوف تحتفل الندوة بذكرها الخمسين في عام ٢٠١٠. في معرض الاحتفال بهذه الذكرى الخمسين إن المعهد يخطط كذلك لإعادة نشر كتاب صدر في عام ١٩٧٢ على يد القاضي مانفريد لاكس وهو قانون الفضاء

الساتيلين نوا وGOS. إن النوا قد استبدلت 10 - GOS و- gos ، وذلك للسماح للمستخدمين من أمريكا الجنوبية بأن يواصلوا استكشاف الأعاصير والفيضان وحالات الجفاف وانزلاق التربة والحرائق باستخدام السواتل. إنه مثلاً طيب للتعاون الدولي الذي صمم على أساس GEOSS أي نظام الرصد العالمي للأرض.

إن الساتل الأخير التابع لمجموعة النوى وهو نوى ١٩ تم إطلاقه في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ وبدأ تشغيله في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ كي يصبح الساتل الرئيسي الأول في كوكبة [؟عبارة بالغة الإنكليزية؟]. وإن دائرة [؟عبارة بالغة الإنكليزية؟] USGS التابعة لوزارة الداخلية الأمريكية ما زالت تشغل [؟يتعذر سماعها؟] ٥ و ٧ وتوفر البيانات لمستخدمين في الساحة العالمية. إن هذا الساتل يوفر معلومات خاصة برصد سطح الأرض وإدارة النظم البيئية وتخفيف الكوارث والتغيرات المناخية. وتم الحصول على أكثر من ١.٥ مليون صورة ووفرت لمستخدمين في ١٨٠ بلداً.

إن توافر هذه النظم للبيانات الجغرافية له أثر كبير فيما يتعلق بتطوير علوم الأرض، ومن خلال مشاركتنا في مجموعة رصد الأرض GEO إننا نعمل على تشجيع الأمم الأخرى على توفير بياناتها، وتُبدل جهود منسقة في هذا المجال من أجل تنفيذ [؟عبارة بالغة الإنكليزية؟].

إن الناسا والـ USGS تعملان في الشراكة من أجل تطوير النظم الفضائية والأرضية بالنسبة لبعثة [؟عبارة بالغة الإنكليزية؟] LDCM التي سوف يعاد تسميتها بـ "لام سات ٨" بعد إطلاق كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. هذا سوف يواصل جمع بيانات ذات الاستبانة المعتدلة وهذه عملية قد بدأت في عام ١٩٧٢.

إن الولايات المتحدة للبناء على سجلها الماضي الثري في التعاون الدولي من أجل تحقيق الأهداف ولا سيما رصد الأرض من الفضاء لتطوير المعارف العلمية وتحقيق الأهداف المجتمعية ودراسة الشمس وأثره على الأرض والنظام الشمسي واستكشاف منشأ وهيكل وتطور الكون والاستكشاف الفضائي. وهناك مجالات محتملة لتوسيع التعاون، والتي تتضمن توفير رصد للفضاء من خلال مشغلي السواتل وكذلك تطوير وتشغيل نظم رصد الأرض الجديدة.

وبمجرد تقدمنا في عملنا في هذه الدورة أود أن أتفكر من جديد في السجل الهائل للنجاح في اللجنة الفرعية فيما يتعلق

هل هناك أي متحدث آخر يود أن يشارك في هذا التبادل العام للآراء في هذه المرحلة؟ لا يبدو، سوف نواصل إذا بحثنا للبند الرابع عصر اليوم.

البند الخامس - وضع وتطبيق معاهدات الأمم المتحدة الخمس حول قانون الفضاء الخارجي.

المندوبون الموقرون، أود الآن أن أبدأ بحثنا للبند الخامس "تطبيق المعاهدات الخمس للأمم المتحدة حول قانون الفضاء الخارجي"، المتحدث الأول على القائمة، هل يود أي وفد أن يدلي ببيان في إطار هذا البند؟ سوف نبدأ الآن بحث البند الخامس أي "وضع وتطبيق المعاهدات الخمسة للأمم المتحدة حول الفضاء الخارجي عصر اليوم.

البند السادس - معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المتعلقة بقانون الفضاء

والآن أود بدء بحث البند السادس "المعلومات عن أنشطة المنظمات الدولية والغير حكومية المتعلقة بقانون الفضاء"، البند ٦. في إطار هذا البند تم دعوة المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية لتقديم تقرير إلى اللجنة الفرعية القانونية عن أنشطتها الخاصة بالقانون الفضائي. معروض على الوفود التقارير التي قدمتها المنظمات الدولية والواردة في الوثائق A/AC.105/C.2/L.278 والضميمة الأولى وكذلك ورقة المؤتمرات رقم ٣. ليس هناك من متحدث على القائمة، هل هناك أي وفد يود أن يدلي ببيان في إطار هذا البند في هذه المرحلة؟ إن لم يكن سوف نواصل بحثنا للبند السادس "معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المتعلقة بقانون الفضاء" عصر اليوم.

العروض الفنية

المندوبون الموقرون، أود أن أمضي الآن إلى الاستماع إلى العروض الفنية، أود أن أذكركم بأن هذه العروض الفنية ينبغي أن تنحصر في عشرين دقيقة.

أعطي الكلمة للمحاضر الأول السيد ربيع المجيدي من تونس الذي سوف يقدم عرضه حول المجموعة التشريعية التونسية في مجال الفضاء الخارجي.

الخارجي وتجربة صنع القوانين العصري. وكذلك كتيب يحتفل بمرور ٢٥ عاماً على المائدة المستديرة العلمي والقانوني.

وبين ٢٧ أيلول/سبتمبر والفاصح من تشرين الأول/أكتوبر إن المعهد سوف يعقد الدورة الثالثة والخمسين لقانون الفضاء الخارجي خلال مؤتمر الملاحين الدولي في براغ. وهذه الندوة سوف تشتمل على بعض الموجزات التي قدمت وسوف تقيم في باريس في خلال هذا الاسبوع. المحاضرة لجاسونتوليانا وكذلك مرور ثلاثين عاماً على اتفاق القمر والنواحي القانونية للأمن الفضائي والحالة الراهنة لسيادة القانون فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية والتطورات الأخيرة في القانون الفضائي. والمائدة المستديرة العلمية والقانونية سوف تعقد في براغ وسوف يكون الموضوع المعهد الجديد في البعثات الساتيلية الصغيرة. وهناك ثلاثة قضاة من محكمة العدل الدولية الذين قد قبلوا بالحضور. ويود المعهد أن ينتهز هذه الفرصة للإعراب عن عميق التقدير لكل المنظمات التي قبلت بأن تشارك في المنافسة الدولية، وإنها الاتحاد الأمريكي للـ IISL و Secure World Foundation فيما يتعلق بجولة أمريكا الشمالية، والـ Japan Aerospace Agency جاكسا بالنسبة لآسيا والمحيط الهادي والمركز الأوروبي للقانون الفضائي للجولة الأوروبية. والمعهد يتعشم في توسيع المباراة كي تشمل مناطق أخرى في المستقبل المنظور. ويسعدنا أن الفريق الفائز هذا العام كان من الهند من جامعة بنغالور.

في ٢ كانون الأول/ديسمبر سوف ننظم الندوة الخامسة لآلين غالوي حول مسائل حيوية بالنسبة لقانون الفضاء في واشنطن DC، وهذا الحدث ينظم من جانب المركز الوطني للاستشعار عن بعد، وكذلك جامعة ميسيسيبي والـ IISL.

فيما يتعلق بالمنشورات، إن عايات بالنسبة لعام ٢٠٠٨ قد نُشرت من جانب المعهد الأمريكي لعلوم الملاحية الفضائية وعائدات عام ٢٠٠٩ يجري جمعها الآن. إن تقرير اللجنة الدائمة الخاصة بوضع الاتفاقات الدولية الخاصة بالأنشطة الفضائية قد أعده الدكتور تيريكوف وسوف يُنشر فيما بعد، والمعهد يعد مواد بالنسبة للاستعراض الأممي السنوي للتطورات في التعاون الدولي.

وفي الختام، أود أن أعرب عن شرفي للتعاون مع الكوبوس وهيئاتها الفرعية ونتطلع إلى مزيد من التطوير للقانون الفضائي. شكراً.

الرئيس: شكراً للمعهد الدولي لقانون الفضاء على هذا

البيان.

مساعيها على الساحة الدولية والإقليمية وكذلك الساحة الثنائية بتوقيعها على اتفاقيات أخرى مع هيكل أخرى.

والفئة الثانية للمعاهدات هي المعاهدات المتعلقة بالأنشطة الفضائية كاتفاقية الاتحاد العربي للاتصال اللاسلكي والاتفاقية التي أنشأت المنظمة الدولية للاتصال السلكي البحري عبر السواحل "إيمرسات" واتفاق المقر المبرم بين تونس واتحاد البث الإذاعي للدول العربية في عام ١٩٩٠، وكذلك اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصال اللاسلكي الذي صدقت عليه تونس في عام ١٩٩١.

وحيث أن العرض قد وزع على الحاضرين سوف أكتفي بهذا القدر.

فيما يتعلق بالتشريعات الوطنية، إن قانون الاتصال اللاسلكي الذي كان قد [صدر في عام ٢٠٠٩ ثم عدل مرتين في ٢٠٠٢ و٢٠٠٨] يرمي إلى تنظيم الاتصال اللاسلكي. وهذا القانون قد أنشأ هيئتين رئيسيتين تنظم قطاع الاتصال اللاسلكي والوكالة الوطنية للتذبذبات والوكالة الخاصة بالاتصال اللاسلكي.

أما عن الهيئة الوطنية للترددات والتذبذبات فإن مسؤولياتها وضع خطة وطنية للترددات الكهرومغناطيسية اللاسلكية التي اعتمدت في ٢٠٠٢، ثم إدارة هذه الترددات والتحكم في استخدام الترددات هذه وحماية استخدامها وكذلك مراقبة استخدام هذه الترددات وفقاً للتصاريح الممنوحة والتسجيلات في سجل الترددات، ثم الحرص على تطبيق والمعاهدات الدولية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية.

أما عن الهيئة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية التي أنشأها قانون عام ٢٠٠١، فهذه هيئة وطنية تقوم بتنظيم الاتصالات هذه وهي تقوم أساساً بإدارة وتنظيم الخطوط الوطنية الخاصة بالترقيم والعناوين، ثم الحرص على احترام التشريعات والتنظيمات الخاصة هذه، وخاصة الإنكباب على الخلافات الخاصة بتشغيل الشبكات واستخدامها.

ووفقاً لقوانيننا الوطنية، هناك هيئات وطنية متخصصة وأولها مما ذكرت أنشئ في عام ١٩٨٤، وهي لجنة الفضاء الخارجي التي أنشأت في ١٩٨٤ ثم تولت مهامها بعد توقف وتفكير مؤقت في الموضوع في شباط/فبراير ٢٠١٠، وهي تقوم بالمهام الآتية أساساً، من المهام الرئيسية الموكلة إلى تلك الهيئة الوطنية للفضاء الخارجي أن تقترح سياسة وطنية في مجال الفضاء

السيد ر. المجيدي (تونس) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً يا سيادة الرئيس، باسم وفد تونس أود تهنئتم على انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الفرعية، وخلال هذا العرض سوف أعرض عليكم حالة التشريعات التونسية الخاصة بالفضاء. وسوف استهل حديثي بالإشارة إلى أن تونس قد أقامت تنميتها على تعزيز الموارد البشرية، وأنها استثمرت في توسيع المعارف. وحيث أن الحكومة التونسية تعتبر أن حق الحصول على المعارف من خلال الاتصالات هو حق ممنوح للجميع، ولذا فإن تونس خصصت ميزانية كبيرة لتعزيز البحوث العلمية. وتونس مهتمة أيضاً باستكشاف الفضاء وذلك منذ إطلاق الساتل الأول في عام ١٩٥٧، وذلك أدى في عام ١٩٨٤ إلى إنشاء اللجنة الوطنية للفضاء الخارجي، التي أنشأت فيما بعد في ١٩٨٨ بإنشاء المركز الوطني للاستشعار عن بعد الذي أصبح في عام ٢٠٠٩ مركزاً وطنياً لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد.

إن الدبلوماسية التونسية قد اهتمت أيضاً بتأمين وجود لها في جميع المؤتمرات الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بالفضاء. والمجتمع المدني الممثل في الاتحادات العلمية التونسية قد ساهم بشكل ملحوظ في كل الهياكل الخاصة بحق الفضاء الخارجي وكانت تونس في صميم جميع المناقشات الخاصة بتطوير التعليم عن بعد والطب عن بعد والاتصال عن بعد وكل التطبيقات الخاصة بالتكنولوجيا الفضائية والتنمية الاقتصادية. ولذا فإن تونس قد صادقت على المعاهدات الخمس الخاصة بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، ومنذ إنشاء هذه المعاهدة في عام ١٩٦٧ صادقت عليها تونس في عام ١٩٧٨، والمعاهدة الثانية صادقت عليها في ١٩٧٠ والثالثة في عام ١٩٧٣. والدستور التونسي في مادته ٣٢ ينص على أن المعاهدات التي يصدق عليها رئيس الجمهورية والتي تقرها غرفة النواب تصبح قانوناً.

وصدقت تونس على بعض المعاهدات الخاصة بالفضاء والتي يمكن تقسيمها إلى فئتين عربيتين. أولاً، المعاهدات التي تتعلق بشكل مباشر بالأنشطة الفضائية، فضلاً عن المعاهدات الثلاثة الآتية الذكر، والمعاهدات الخاصة بمنظمات معنية بالأنشطة الفضائية.

سوف أكون موجزاً في ذكر هذه المعاهدات، مثلاً الاتفاقية الدولية للاتصالات اللاسلكية لعام ١٩٧٥ واتفاقية الاتحاد العربي للاتصال اللاسلكي والاتفاق الخاص بوضع محطة للمساعدة في رصد السواحل العربية المبرم في عام ١٩٨٦ والاتفاقية لمعوم أفريقيا في مجال الاتصال اللاسلكي. وتونس تركز جميع

بالنسبة للفضاء الجوي فإنه ليس لدينا تعريف محدد للفضاء الخارجي وليست لدينا تشريعات فضائية خاصة بالفضاء. إلا أن هذا لا يمنعنا من إدراج الفضاء الجوي في مكونات أراضينا وإقليمنا الوطني. وهذا يندرج في تعريفنا للأراضي الوطنية وذلك في إطار اتفاقية أبرمنها مع بعض الدول الشقيقة والصديقة.

إن الفضاء الخارجي وتعيين حدوده موضع مناقشات تدور في إطار اللجنة الوطنية للفضاء الخارجي، أو الهيئة الوطنية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التماس آراء جميع الأطراف المعنية في تعيين حدود الفضاء الخارجي لأن هذه الهيئة الوطنية تشكّلها يضم أطرافاً كثيرة واسعة واجتماعاتها متواترة بما سيؤدي بنا إلى إحراز شيء من التقدم في تنظيم المجال الجوي والخارجي. وكذلك فإن هذه اللجنة ترى أنه من المستحسن أن تبحث موضوع تعيين حدود الفضاء الجوي إلى جانب تعيين حدود الفضاء الخارجي لأن السيادة الكاملة والحصرية التي تمارسها أي دولة على مجالها الجوي الموجود فوق إقليمها أمر ينبغي أن تقره الدول الأخرى وفقاً لمبادئ القانون الدولي.

والفضاء الخارجي، أيضاً، لا بد من استكشافه واستخدامه بحرية كاملة من جانب جميع الدول من دون أي تمييز وذلك في ظروف من المساواة ووفقاً للقانون الدولي.

وتونس ستحرص، كما فعلت دوماً، على الوفاء بالتزاماتها الدولية بإدخال التكييفات والتعديلات اللازمة على قوانينها وتشريعاتها. ونرى أن لجنتنا هذه هي التي ينبغي أن تقترح عليها تكييفاً لتشريعاتنا بحيث نستطيع أن نطوع وندمج القوانين الدولية في قانوننا الوطني.

وتونس أيضاً ركزت جهودها خلال العقود الثلاثة الماضية على إنشاء هيكل مناسب تسمح باقتناء المعطيات الفضائية وتشغيلها واستغلالها ونشرها. وإن إنشاء لجنتنا الوطنية للفضاء الخارجي والمركز الوطني للاستشعار عن بعد في عام ١٩٨٨ تم من هذا المنطلق، وهذه الهياكل اقترحت استراتيجيات وخططاً وطنية لحفز بلادنا على المصادقة على معاهدات دولية واقتراح التعديلات اللازمة إدخالها على تشريعاتنا.

وفي ضوء ما يتوقع من تطور في الأنشطة الفضائية، فإن تونس الممثلة بلجنتها الوطنية للفضاء الخارجي ستحرص على اقتراح وتنفيذ كافة التدابير والإجراءات التي تستهدف حماية البيئة والموارد الطبيعية في إطار التطبيقات الفضائية، كما أنها ستحرص على تعزيز وتطوير الكفاءات العلمية والتكنولوجية وذلك

الخارجي في أغراض السلمية، ثم الحفاظ على المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستراتيجية لبلادنا في مجال الفضاء الخارجي. وبعد ذلك، وبالأخص، تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية بتدريب الكوادر المتخصصة وتفعيل أنشطة البحث في هذا المجال.

ثاني هيئة وطنية أوصي بإنشائها من جانب الهيئة الوطنية للفضاء الخارجي هي المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد، وقد نشأ هذا المركز في عام ١٩٨٨ وكان اسمها المركز الوطني للاستشعار عن بعد ولكن في عام ٢٠٠٩ ارتقى مستواه بحيث أصبح اسمه المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد. أهم الأنشطة الموكلة إلى هذا المركز وضع الخرائط الأساسية والخرائط البحرية والخرائط الفضائية، ثم الخرائط المواضيعية وخطط المدن، ثم القيام بالتقاط صور من الجو لكل الأراضي الوطنية، وبعد ذلك استقاء المعلومات من خلال معطيات من الاستشعار عن بعد لمراجعتها فنياً وتقنياً ونشرها وحفظها وتصنيفها. ثم يستخدم هذا المركز تقنيات الفضاء الخارجي والاستشعار عن بعد في القيام بدراسات تتعلق بالدفاع الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد مع حرصه على تنظيم قطاع الجيوماتية.

المعهد الثالث الذي أنشئ هو المعهد الوطني للأرصاد الجوية ونشأ في عام ١٩٧٤ وهدفه كان أن يلبي كل احتياجاتنا العامة من الأرصاد الجوية والجيوفيزياء والمناخ، وكذلك يقوم هذا المعهد بالمساهمة في الترسخ عوامل استدامة التنمية بالمشاركة في برامج حماية البيئة والحفاظ على الطبيعة والارتقاء بمستوى المعيشة، ثم إنه يسهم في حماية الأفراد والممتلكات من أي مخاطر تتسبب بها الكوارث الطبيعية والصناعة لتخفيف آثارها السلبية. كل هذه المهام التي ذكرتها منبثقة من النصوص الوطنية التي تحكم مثل هذه الهيئات والهياكل.

أما المكتب الوطني للبت عن بعد، يقوم ببعض المهام ومنها، إقامة وتشغيل وصيانة وبسط شبكات البث والإرسال للبرامج الإذاعية والتلفزيونية، ثم التحكم في وحماية جودة التقاط البرامج الإذاعية والمتلفزة. ثم إجراء دراسات وأبحاث في هذا المجال والنهوض بالتعاون مع الهيئات الفنية والأجنبية. وبهذه النصوص الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية والنصوص التي تنظم أنشطة بعض الهيئات المتخصصة في تونس، لدينا منظور من زوايا عديدة، منظور تشريعي يتعلق بتعريفنا للفضاء الخارجي وتعييننا لحدودها، حيث أنه ليس لدينا تعريف خاص بنا

سأسرد عليكم الخلفية، إن التقدمات التكنولوجية في السواتل وفي أجهزة الاستشعار وفي تجهيز ومعالجة البيانات تسمح لنا بأن نولد بيانات غنية في المحتوى. وما من شك في أنه في ظل ظروف معينة جداً، فإن مثل هذا النوع من المعطيات والبيانات قد يولد بعض الأخطار. فالمحتوى الثري من المعلومات في هذه البيانات يعود أولاً إلى الاستبانة العالية في تلك البيانات، بل يعود إلى التغطية الطيفية والاستبانة الطيفية ولكم أن تفكروا فيما نسميه بأجهزة الاستشعار التي تعمل بأطياف واسعة جداً، ومنها مثلاً "الريودا".

في ألمانيا فإن الساتل الراداري "تيراسار إكس" ساتل قدير جداً أطلق في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وأن مجموعة سواتل "rapid eye" العين السريعة، أطلقت في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وإن ساتل "تاندوم إكس" سيطلق هذا العام، وطبعاً هناك أيضاً نظم أكثر قدرة حتى من الجيل القادم مما يتم إعداده حالياً. وكل هذه الأنظمة الساتلية ستستخدم في تطبيقات تجارية وتطبيقات علمية. إذاً سنأخذ خليطاً من الاثنين في استخداماتنا كالمعتاد.

وضعنا سياسة وطنية لأن البيانات الساتلية وتنفذ هذه السياسة جنباً إلى جنب، أو في إطار قانون أمن البيانات الساتلية الألماني وقوانين فرعية أخرى ولوائح أخرى. والهدف هو تعزيز الاستخدام المدني وإضفاء الطابع التجاري على هذه البيانات من خلال إشاعة هذه البيانات للمستخدمين العلميين والتجاربيين وإقامة اليقين القانوني أيضاً. إذاً هاتان الواقعتان، أي إقامة يقين قانوني أساساً تساعدنا على تعظيم تدفق البيانات نحو المستخدمين العلميين والتجاربيين، حتى بالنسبة للنظم القديرة جداً المتاحة حالياً. ولكن من جهة أخرى علينا أن نضامن أمننا ومصالحنا في السياسات الخارجية الألمانية، وألمانيا طبعاً في حلف الناتو وهو متحالف مع دول كثيرة، وعلينا أن نضامن التعايش بين الدول. إذاً القانون الذي يطبق هذه السياسة أصبح نافذاً في ٢٠٠٧ وإن التنظيمات واللوائح الإضافية التي سنتت في عام ٢٠٠٨، وأساساً فإن هذه التنظيمات واللوائح تُعرف مصطلحات عُرفت على شكل أرقام وقوائم. إذاً هناك تعريف مثلاً للنظم العالية الدرجة لاستشعار الأرض عن بعد، ثم هناك ما يسمى بالثبوت أو التحقق من حساسية البيانات ودقتها وهذا مفهوم أساسي في قانوننا.

مجال تطبيق القانون معقد بطبيعته، ولكن أحاول أن ألخصه بشكل تقريبي، هذا ينطبق على السواتل الألمانية التي يشغلها مواطنون ألمان أو أشخاص اعتباريون ألمان،

من خلال تدريب كوادرها المتخصصة والنهوض بالبحث والدراسات في هذا المجال. كما أنها ستحرص أيضاً على التماس الممارسات المثلى لتطوير سبل الانتاج في المجالات الصناعية والزراعية، من خلال التطبيقات الفضائية. والتشريعات والقوانين التونسية من شأنها أن تغطي نتيجة لذلك، وبذلك يمكننا أن نطور نصوصنا بما يواكب تطور استخدام الفضاء الخارجي والتطبيقات الفضائية.

وانضمام تونس إلى لجنة الكوبوس سيسهم في بلوغ هذا الهدف لأننا سنستفيد من تبادل الخبرات مع الدول الأعضاء الأخرى، وخاصة تلك التي تقدمت جداً في مجال التشريعات الفضائية، فنحن نعرف أن القانون يظل يواكب التطورات العلمية والتكنولوجية، وعندئذ سيتبين لنا ما إذا كان قانوننا سيتمكن من امتطاء التحديات الجديدة هذه، العلمية والتكنولوجية.

إذاً هذا التطوع القانوني لقوانيننا سيكون ثمرة تعاون ثنائي دولي، وتونس تحقيقاً لهذا الهدف، أنشأت لنفسها مؤسسات ووضعت لنفسها النصوص التي من شأنها أن تفيدها تنميتها الاقتصادية والاجتماعية باستخدامها الفضاء الخارجي في أغراض السلمية وكذلك استخدام التقنيات الفضائية في أغراض سلمية. وشكراً على حسن انتباهكم.

الرئيس: شكراً للسيد المجيدي على هذا العرض. هل هناك أي وفد يود طرح أسئلة على السيد المجيدي؟ لا فيما يبدو.

ولذا فإنني أعطي الكلمة الآن للسيد فولفغانغ شنايدر من ألمانيا الذي يقدم العرض عن قانون أمن البيانات الساتلية والمعطيات الساتلية.

السيد ف. شنايدر (ألمانيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس، حضرات المندوبين، يشرفني جداً إتاحة هذه الفرصة لموافاتكم ببعض آرائنا بسياساتنا الخاصة بأمن بيانات السواتل.

إن السياسة في هذا المجال ليست إلا جزءاً ضئيلاً أو جزءاً يسيراً من أي تشريعات فضائية، كما أن هذه السياسة، سياسة البيانات تمثل جزءاً ضئيلاً من سياسة البيانات الخاصة بالبيانات الساتلية. وهذه سياسة حاولنا أن نضع تنظيمات ولوائح بشأنها في ٢٠٠٧.

البيانات يقوم ببتثبته من الحساسية ولذا فإننا نحتكم إليه ونقوم بتحري حاله وهناك إجراءات مسبقة ومعايير بدون تدخل بشري وطبعاً هناك شروط بالنسبة للتوثيق والتسجيل لا بد من التدقيق فيها، من حين إلى آخر. وهذا ينطبق على حالتين عندما لا تكون البيانات حساسةً مما طُلب، فإن مجهزة البيانات أو موفر البيانات حرٌّ في أن يختار تسليمها من عدم تسليمها. وهناك البيانات الحساسة وعندئذٍ تحتاج إلى تصريح من الحكومة ولذا هناك سلطة حكومية في ألمانيا اسمها [يتعذر سماعها؟] لهذا الغرض. وفي هذه الحال يتم التثبيت من حساسية البيانات ولو كنت في المكان الأخضر فعلياً أن نتأكد من أنك تستطيع توزيع البيانات، أما إذا كنت في الخانة الحمراء فأنت تحتاج إلى تصريح حكومي، وإما أن تسلم هذه البيانات بشروط أم أن تُحظر. وفي نهاية المطاف، ففي الأغلبية الساحقة من الحالات تكون البيانات المطلوبة من الخانة الخضراء أي أنها غير حساسة إلا أنها تحصل على تصريح بقدموها. وطبعاً هناك مجالات ضئيلة جداً، ضيقة جداً، قد تخاطر فيها لو قدمت طلباً ولكن نحاول هنا أن نبذل الخطر.

هذا ما يتم من معايير بالنسبة للتحقق من الحساسية. هنا مرة أخرى، محتوى المعلومات هو الأهم، أكثر من استبانتها، أي أن هناك طريقة تشغيل لجهاز الاستشعار وطريقة معالجة للبيانات، ولكن إضافة إلى ذلك، هناك المعاملة نفسها أي ما هو المجال المستهدف في البيانات ثم الفترة الزمنية بين توليد البيانات وتسليمها، أي ما مدى حداثة البيانات، أم أن ننكب على الوقت الذي تولد فيه البيانات. وطبعاً هناك القطاعات الأرضية البرية التي تُنقل إليها وتثبت إليها البيانات وربما أحياناً ليست هامة ثم أن نراعي المستهلك نفسه، كل هذا نوعاً ما يؤدي إلى تثبيت حساسية البيانات وما نفعه هو أنه علينا أن نغربل كل هذه المعايير بتعريف خوارزمي، أي أننا ندمج بين كل هذه المعايير بالخلط بين قيم وقوائم. المطلوب أساساً هو البيانات، الكبرى فلا يمكننا أن نحكم على البيانات بمجرد الإطلاع على مجموعتها، وإلا فسوف تفسر كثيراً وتناقش، إذاً ما نقوله أن البيانات الرئيسية هي التي يتم الموافقة عليها. وأحياناً لا تكون هذه البيانات متوفرة لديك، تحاول أحياناً أن تحصل على هذه البيانات ولكنك لا تطلع عليها، إذاً نحكم على البيانات الرئيسية، الأبرز. ولو تم هذا في تعريف خوارزمي فيمكن الرد على الطلب تلقائياً، وهذا يعني أن المسألة اقتصادية وهذا هام بالنسبة لبيانات الاستشعار عن بعد لأنك تتوخى نشرها تجارياً.

بالإضافة إلى السوائل المشغلة من الأراضي الألمانية، وهذا ينطبق على سواتل غير عسكرية. وما نسميه بالسواتل العالية الدرجة تعريف العالية الدرجة high grade هو القدرة على توليد بيانات ومعطيات فيها محتوى معلومات كبير، وأساساً تحويل هذا المحتوى لتفادي الاستبانة العالية لأننا نرى أن هناك أكثر من مجرد استبانة عالية، وهي تقتصر على التسويق للمرة الأولى، التسويق الأولي، النشر الأولي، وهذا يعني أن القانون يؤثر جداً على موزعي البيانات الأوليين، ولكن لن يؤثر على مقدمي الخدمات الاستشعار عن بعد أو الذين يقومون بعد ذلك بإعادة بيع البيانات إذاً نركز على ما ينبغي فعله أساساً. وطبعاً هذا يعني أن هناك آثار غير مباشرة قد تقع على المستهلكين في نهاية المطاف.

أما القانون نفسه فهو يغطي الأجزاء الهامة من الاستشعار عن بعد، أي الساتل. ثم توجيهه وقيادة الساتل، أي المحطة الأرضية والوصلة من أعلى، وكذلك هناك وصلة من الأرض للبيانات. وهذا يحول الصور إلى محطة لمعالجة البيانات مركزية، آسف لكوني عرضت هذه الشريحة باللغة الألمانية ولكن هذه البيانات بعد ذلك تذهب إلى المستخدم والمستخدم يطلب شيئاً مثلاً مما يولد قيادة وتوجيه آخرين. ولكن بالنسبة للمستهلكين الكبار يمكننا أن نربط بينهم وبين الساتل مباشرة.

إذاً الاستشعار عن بعد قادر على أن يتكفل بكل هذه المراحل. سأحاول التلخيص دون الخوض في التفاصيل، ولو كانت لديكم أسئلة فيمكنني أن أخوض في تفاصيل شرحها. ولكن أساساً الجزء الأساسي من القانون أنه ينص على إجراءات لتوزيع البيانات. وهناك أيضاً شروط مفروضة على إصدار التراخيص، وهناك بعض اللوائح الخاصة بموجب قانون الشركات المتعلقة بتشغيلها. ثم الجزء الأساسي هنا هو إجراءات توزيع البيانات وحاولت أن أخص في هذا الرسم البياني الجديد، المشغل الذي له ترخيص مثلاً أو تصريح لتشغيل الساتل وهناك أيضاً موفر البيانات الذي هو ملخص له بأن يشغل البيانات في العلبة الزرقاء، وعندما تحاولوا نقل البيانات إلى الخارج إلى العالم، فلو حاولت نشرها وإشاعتها يأتي هذا القانون لينطبق على هذه الإجراءات. إجراءات إشاعة البيانات ونشرها تُطبق على مرحلتين، وبتجربتنا خلال السنتين والنصف الماضيتين، وهي تجربة فعالة. هناك مرحلتان. أولاً، هناك تثبيت من حساسية البيانات وهذا في إطار إجراءات مسبقة التعريف تتم بشكل على أساس كل حال على حدة. ويتم هذا التحقق تحت طائلة المسؤولية الكاملة لموفر البيانات. وهذا هام لأن القائم بإمداد

السيد ج. ف. ماينس (بلجيكا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً حضرة الرئيس، أشكر أيضاً ممثل الوفد الألماني على هذا العرض الشيق للغاية. نحن في بلجيكا بصدد إعداد قوانيننا لتنظيم نشر وإشاعة بيانات رصد الأرض، سواءً كانت بيانات فضائية أم بيانات جوية. وسؤالي هو الآتي، في كل هذه القوانين، الترسنة القانونية الألمانية المعروضة علينا، وخاصة بالنسبة تبين مدى حساسية البيانات، هل راعت ألمانيا المعايير الدولية مثل إعلان الأمم المتحدة حول الاستشعار عن بعد عندما يتعلق الأمر بأراضي دولة أجنبية؟ فنحن نتساءل عن ذلك لو كانت الصور مثلاً صوراً عن تحركات عسكرية على أراضٍ أجنبية، في هذه الحال ربما حساسية الصورة قد تتنافى وتطبيق المبادئ التي نصت عليها الأمم المتحدة في إعلانها، وهنا أتساءل بالنسبة لتبين مدى الحساسية هل راعت ألمانيا كل الاستثناءات المنصوص عليها في توجيهات [؟يتعذر سماعها؟] من الاتحاد الأوروبي فهي تنص على بعض الاستثناءات على نية المعطيات الفضائية؟ وشكراً.

الرئيس: شكراً للسيد ممثل بلجيكا، السيد شنايدر.

السيد ف. شنايدر (ألمانيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلاً على هذا السؤال، قبل البدء في وضع القانون وقبل وضع السياسة الوطنية حول أمن البيانات الساتلية قمنا أولاً ببحثٍ دقيقٍ للغاية لتجارب الدول الأخرى وناقشنا الموضوع مع تلك الدول التي لديها بالفعل قواعد في هذا الشأن. ونشكر تلك الدول التي أرسلت إلينا بتقارير حول التشريعات القائمة، على سبيل المثال من كندا ومن الولايات المتحدة ساعدنا ذلك كثيراً أن نبني على أساس تجربة الآخرين. قمنا بالتالي بعملية تحليل دقيقة للغاية للقواعد القائمة والمعاهدات القائمة والالتزامات القانونية الأخرى. بطبيعة الحال معاهدات الأمم المتحدة تمت مراعاتها كذلك في بحثنا هذا بالإضافة إلى ربما أمور أخرى ليست مرئية إلى هذا الحد، على سبيل المثال، عندما ندخل في عملية التفاصيل الدقيقة جداً للتحقق من الأمان، علينا أن نقارن ما بين التحليل الذي نقوم به من ناحيتنا بالمقارنة بالخطوط التوجيهية لتفسير الصور. ونحن نلجأ إلى هذه الخطوط التوجيهية خاصة الدولية التي تتعلق بهذه النقطة بالتحديد، ورأينا في ذلك فائدة كبرى.

أما بالنسبة للقواعد، على سبيل المثال، "إنسباير" راعينا ذلك كذلك، وصحيح أن إنسباير له مبدأ عام وهو توزيع البيانات بشكل مفتوح تماماً، ولكن على الرغم من ذلك هناك

هذه هي الشريحة الضوئية الأخيرة، وهنا أعرض عليكم شيئاً ما تجربتنا وما نتصوره بالنسبة للمستقبل. نرى أننا في حاجة دائمة إلى تبادل تجارب وخبرات وهذا يتم بشكل غير رسمي أم بشكل رسمي، ولكن نحتاج إلى إعلام بعضنا البعض بشكل غير رسمي. وهناك تبادل مستمر للخبرات والتجارب مع شركاء كثيرين مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا واليابان وغيرهم.

ما نتوخاه هو أن نصل إلى نفس مستوى التنظيمات واللوائح رغم آليات التنظيم المختلفة، فالقوانين الوطنية مختلفة ومتباينة، فالولايات المتحدة وكندا مثلاً تعملان على أساس التراخيص الممنوحة، أما نحن فقد قررنا أن نعمل على أساس المعاملة المطلوبة، الصفة. ولكن في نهاية المطاف نحتاج إلى نفس الروح ونفس المستوى في التنظيمات واللوائح لكي لا نقوم بسباق إلى الأسفل، لو جاز التعبير. الفكرة هنا أن نبقى على نفس المستوى من الأمان ولا ننحدر في هذا المستوى.

إذاً باختصار سأقول إن رأيي هو أن هذه التنظيمات أن تدعم وتعزز بيانات الاستشعار عن بعد ونظمها الحديثة ونشرها تجارياً من خلال الدفع إلى استثمارات في عدم تنظيم التكنولوجيا وإنما تنظيم استخدامها. وعلينا أن نتأكد من أننا نستخدم هذه التكنولوجيا بشكل مسؤول. إذاً هذا يدعو إلى تطوير وخلق أفضل تكنولوجيا ممكنة، وعلينا أيضاً في رأيي أن لا نقتصر في نقاش على ما يسمى بحدود الاستبانة. طبعاً حالما نتحدث عن المخاطر المتأتية من البيانات فإننا ن فكر في استبانة هندسية وقد تتزايد المخاطر مع تزايد الاستبانة، استبانة البيانات، هذا صحيح طبعاً ولكن علينا أن نمزج بين هذا والمزيد من المعايير. تحدثت عن تغطية الطيف ولكن تصوروا صورة دون حمراء ولها استبانة مختلفة قد تولد بيانات مختلفة ومحتويات معلومات مختلفة.

آخر ما سأقوله في ختام هذا العرض، أنني مقتنعٌ شخصياً بأنه علينا أن نتناقل المعلومات فيما بيننا حول ما نقوم به في تنظيم هذه الأمور، والروح التي نعمل بها، وعلينا أن نحرص على أن الجميع يعرفوا لماذا يحاول تنظيم هذا في قانونه الوطني وما هي الطريقة الأفضل للتنظيم. ولكن في نهاية المطاف الأمر سيفيدنا جميعاً لو وصلنا إلى نفس مستوى التنظيم والتقنين بحيث نستخدم ونطبق هذه اللوائح بنفس الروح، وشكراً.

الرئيس: شكراً للسيد شنايدر على هذا العرض الطيب. هل هناك أي وفد له أسئلة يطرحها على السيد شنايدر؟ بلجيكا تفضل.

كان المشغل في بلد آخر فنحن نفترض نظرياً أنه يخضع لقانون تلك الدولة، ولكن إن شغل الساتل لم يعد خاضعاً لقانون دولته، وبالتالي فنحن بحاجة كذلك إلى تغطية السواتل التي تشغل من ألمانيا وليس فقط السواتل الألمانية.

النقطة الثانية والسؤال الثاني كان يتعلق بالأمن وبالخصوصية، ناقشنا الأمر طويلاً، ما إذا كان علينا أن نذكر ذلك صراحةً، وبعد ذلك قررنا أن لا نذكر الأمر صراحةً، لأن هناك تشريعات قوية للغاية بالنسبة للخصوصية في ألمانيا. والقانون العام الشامل وضع بحيث لا يعوق أي أحكام من قوانين الخصوصية، وبالتالي فإن القوانين متوازية لدينا ولا تتعارض مع بعضها البعض. ولقد ناقشنا هذا الأمر، ليس فقط لدى وضع القانون، لأن الأمر يصبح مسألة فنية تقنية، ولكننا قمنا كذلك بعقد جلسة استماع برلمانية حول هذا الموضوع واتفقنا على أن الموضوعين مختلفان، نعم هناك علاقة ولكننا راعينا هذه المشكلة في قانوننا ورأينا كذلك أنه ربما ليس من الملح في الوقت الراهن لأن النظم الحالية من وجهة نظرنا على الأقل نظم الحالية لم تتجاوز خط الخطر الذي بعده يتم انتهاك القواعد الخاصة بالخصوصية، وهذه الجوانب كما تعرفون معقدة للغاية ولذا فقد حاولنا أن لا نذكرها صراحة في القانون.

أما بالنسبة للحساسية والرقابة، حساسية البيانات ورقابة البيانات، هذا موضوع هام للغاية بطبيعة الحال وهذا هو السبب الذي دعانا إلى تحديد السلطة المختصة وهي [بأثا؟] في ألمانيا وكلفناها بهذه المهمة، هذه السلطة مسؤولة عن سياسات التصدير ورقابة البيانات. وما نود أن نتثبت منه، ويبدو أننا نجحنا في ذلك، ما نود أن نتثبت منه هو أننا في حالة عدم إمكانية الحصول على مجموعة البيانات لأي سبب كان ونعرف أن هذا يحدث بشكل نادر للغاية، ولكن علينا أن نضمن في هذه الحالة أنه لا يمكن الحصول على الساتل كذلك لأن الرقابة على صادرات الساتل تعني رقابة لا نهائية. وبالتالي، بشكل عام إن لم تكن هناك إمكانية للحصول على مجموعة البيانات فهذا يعني أنه هناك إمكانية للحصول على الساتل. هذا تعليق إذاً وسؤال جاء في محله تماماً ونحن نحاول بالفعل أن نراعي هذا الجانب. هل أجبت على السؤال؟

الرئيس: شكراً جزيلاً لك إذاً يا سيد شنايدر ممثل ألمانيا على هذا العرض، أود أن أعرف، الهند لها الكلمة.

جوانب تتعلق بالحذر وبأمان البيانات، جوانب نراعيها في كل مرة. وبالتالي، فلا أرى تناقضاً في الوقت الراهن ما بين القواعد الأوروبية في هذا المجال وقواعدنا، فلقد حاولنا ان نراعي بالفعل هذه القواعد الأوروبية والعكس بالعكس، فالمفوضية الأوروبية على اتصال مستمر معنا ونحاول أن نشرح لها ما قمنا به على مرور سنتين ونصف من التجربة في هذا المجال. وكذلك بالنسبة لقانون الفضاء قيد الإعداد فإن هذه السياسة الوطنية لأمان البيانات الساتلية تندرج كجزء من هذا القانون. أملي أن أكون قد أجبت على السؤال المطروح.

الرئيس: الصين لها الكلمة.

السيد ي. خسو (الصين) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس، أسوة بالزملاء أود نشكر مقدم العرض على عرضه الممتاز. لدينا بعض التعليقات والأسئلة، أولاً، من هذا العرض أن نقاط القانون الجديد نطاق واسع ولا يقتصر على السواتل الألمانية أو الجانب الإقليمي وإنما على كل السواتل التي تشغل من ألمانيا، السؤال إذاً، كيف يتم تقرير أن الساتل يُشغل من ألمانيا؟

ثانياً، المعايير تستند أساساً إلى جانب الأمان، هل يمكن في المستقبل، في إطار القانون، أن يستند الأمر كذلك إلى موافقة المجتمع؟ فهناك اقتراح يخص إساءة استغلال هذه الصور أحياناً، خاصة من حيث طابع الخصوصية. من ناحية أخرى هناك علاقة ما بين حساسية البيانات وتصدير هذه البيانات. أود أن أعرف ما إذا كان على المستوى العملي هذه العلاقة ستظل قائمة وليست فقط على المستوى النظري.

الرئيس: شكراً للصين. السيد شنايدر.

السيد ف. شنايدر (ألمانيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلاً على هذه الأسئلة، سأحاول أن أجيب على الأسئلة الثلاثة بالترتيب الذي طرحت به.

أولاً، لماذا لا نغطي فقط السواتل الألمانية ونغطي السواتل المشغلة من ألمانيا كذلك؟ السبب كذلك هو أننا شعرنا أنه من المفيد أن نفعل ذلك، لأنك إن كنت تشغل ساتل فيمكنك أن ترسل الأمر بالتقاط هذه الصورة وتوليد هذه الصورة وإرسالها، إن كان هناك ساتل لأي دولة وهناك شخص في ألمانيا بإمكانه أن يشغل هذا الساتل عن طريق عقد أو غير ذلك، في هذه الحالة علينا أن نتثبت أنه يشغل هذا الساتل دون أن يلحق أي ضرر. إذا

وفي نهاية الجلسة العامة سنستمع إلى عرض فني من جانب ممثل تونس عن الأنشطة الفضائية لمركز تونس لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد. أود أن أعرف إن كانت لديكم أسئلة أو تعليقات على هذا الجدول المقترح؟

أعلن إذاً رفع الجلسة حتى الثالثة عصراً شكراً لكم جميعاً على حضوركم هذه الجلسة.

اختتمت الجلسة في حوالي الساعة ١٢/١٨

السيد ف. كوبالاكريشانان (الهند) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس، ليس هناك حدود لأمن البيانات، فهل هناك أي وسيلة يتم التحكم فيها في رقابة الأمن بالنسبة للبيانات؟ ما هو الأسلوب المتبع؟

الرئيس: شكراً، بروفيسور شنايدر.

السيد ف. شنايدر (ألمانيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): لدينا خليط من باراميترات مختلفة فيما يتعلق بالتحقق من الحساسية، حساسية البيانات، وأشارت في عرضي إلى المحتوى من المعلومات. وإذا ما حللنا هذا المفهوم سوف نصل إلى التردد ومجموعة أخرى خليط من الباراميترات. ما نقوم به هو أننا نجمع ما بين التردد وتغطية الأطياف، تردد الأطياف، وأشارت في بياني أن هناك في حالة معينة تجدون أن هناك قيمة للتردد مختلفة عن في حالة أخرى، ونجمع بعد ذلك ما بين عملية القياس هذه والقواعد الدولية المعمول بها، ونحن على استعداد لتقاسم هذه التجربة معكم أو أن أشرح هذا الأسلوب الذي اعتمدناه. لكل من يرغب في معرفة المزيد عنه أرجو من أي عضو أن يتصل بي شخصياً لكي أشرح له. نعم، نحن نجمع بين عدد من الباراميترات ونأخذ عدد في الاعتبار عدداً من العناصر، وقت التسليم إذا ما كانت هوية مستلم البيانات مجهولة أم لا إلى آخره، في هذه الحالة تزيد الحساسية. من الناحية العملية وبالإضافة إلى نطاق التردد فإن وقت التسليم الفترة الزمنية كذلك عضو مرتبط إلى حد بعيد بجانب الأمن.

الرئيس: شكراً للسيد ممثل ألمانيا، هل هناك المزيد من الأسئلة؟ أشكرك إذاً مرة أخرى يا سيد فولف شنايدر على هذا العرض الممتاز.

السادة الأعضاء الموقرون، سوف أرفع هذه الجلسة بعد لحظات، ولكن أود أولاً أن أذكر الوفود ببرنامج العمل لعصر اليوم.

سوف نجتمع في الثالثة تماماً، ونواصل النظر في البند الرابع من بنود جدول الأعمال "التبادل العام للآراء"، والبند الخامس "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها"، والبند السادس "معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء".